أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

النفط تؤكّد انتهاجها الدّقة والوضوح في تدّفق المعلومات

خبراء: العراق بحاجة للشفافيّة في قطّاع النفط

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

فيما أكدت وزارة النفط انتهاجها الشفافية في تدفق المعلومات والبيانات المتعلقة بقطاع النفط قال مراقبون إن العراق بحاجة ماسّة إلى التعامل بشفافية في الأرقام المتعلقة بالإنتاج والتصدير في قطاع النفط الذي تعتمد عليه البلاد بنسبة ٩٠ ٪من وارداتها المالية.

وامتنع المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط من التعليق لـ(المدى الاقتصادي) عن انتقادات الخبراء والمراقبين، مطالباً مندوبنا بإعطائه أسماء الخبراء أولاً لقياس مدى أهمية الخبير من عدمه والتعليق على تلك الانتقادات .

وانتقدت مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق يوم الثلاثاء الماضي وزارة النفط بشأن الإفصاح عن المعلومات والأرقام في مشاريع الحقول النفطية.

وقال الخبير النفطي حسين النجم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) على هامش مؤتمر المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي :"على العراق أن يستفيد من مبادرة الشفافية الوطنية من خلال التحقق من الشركات والإيرادات الحكومية من النفط والغاز".

وتعنى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية بمراقبة وتطابق العقود مع الواردات المالية للصناعات الاستخراجية كالنفط والصناعات الاستخراجية المعدنية الأخرى وكل ما يستخرج من باطن الأرض بما في ذلك الثروة السمكية.

وأضاف النجم "في حال عززت مبادرة الشفافية دورها في العراق فإنها ستسهل عملية ضمان توزيع عادل للميزانية العامة للدولة وتقوية الرقابة والمساءلة ومكافحة الفساد".

ويشكو العراقيون كثيرا من الفساد الحكومي ويقول كثير منهم إنه وراء سوء حالة الكهرباء والماء والخدمات الأساسية الأخرى.

وقال الخبير الاقتصادي احمد البريهي لـ(آكانيوز) "العراق بحاجة إلى الشفافية النفطية والى اتباع وسائل عالمية في الإفصاح عن إنتاج الحقول النفطية. العراق بحاجة إلى درجة كبيرة من الإفصاح تتلاءم مع مبادئ منظمة الشفافية العالمية".

وانضم العراق في العام الماضي إلى "مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية" الدولية التي تضع معايير عالمية للشفافية فيما يخص التعدين.

ويتعين على الشركات الإفصاح عن الضرائب ورسوم الامتياز التي تدفعها إلى الحكومات مع مطالبة الحكومات بتقديم ما يثبت تسلمها هذه المدفوعات.

ويملك العراق ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم غير أنه يحتل المركز الحادي عشر في قائمة أكبر الدول المنتجة.

ويمكن للاتفاقات التي وقعها العراق أن ترفع إنتاجه من ٢,٧ مليون برميل يوميا إلى قرابة ١٢ مليون برميل يوميا في غضون ست سنوات.

ويخطط العراق إلى تحسين سمعته كبلد يعاني الفساد وسوء استغلال ثروته الهائلة من النفط.

وقال الخبير النفطي حمزة الجواهري لـ(آكانيوز) "تعد الشفافية في السياسية النفطية من أهم الركائز الرئيسة لتطوير القطاع النفطي في البلاد".

وأوضح ان "رسم سياسات الإنتاج يستدعي توضيح سقوف الإنتاج وفق المعاهدات الدولية ودراسة حاجة السوق العراقية وسياسات تتعلق بالتوزيع".

وتابع قائلا "جزء من الشفافية يتعلق بتوضيح الدولة آليات تطوير المناطق المحرومة ووضع سياسة لمنح العقود الخدمية بالإضافة إلى وضع لائحة بقبول الشركات التي تعمل في قطاع الإنتاج".

وأكدت لجنة النفط والطاقة النيابية على ضرورة استحداث مركز إعلامي متخصص في وزارة النفط لتوسيع الشفافية في تعاملات وزارة النفط .

ويسعى العراق لتحديث اقتصاد دمرته سنوات من الحروب والعقوبات الدولية وأعمال العنف لكنه يعتمد بشكل كبير على الشركات الأجنبية العملاقة لمساعدته في الإعمار.

ووقع العراق سلسلة من الاتفاقات النفطية مع شركات كبرى يحاول من خلالها أن يزيد إنتاجه النفطي إلى أربعة أضعاف حجمه الحالي.

وأعلنت الأمانة الوطنية لمبادرة الشفافيةللصناعات الاستخراجية في العراق IEITI))عن اكتمال التقرير الأول لشفافية الصناعات الاستخراجية لعام ٢٠٠٩ وسيصدر قريبا للإعلام ومن خلال نتائجه سيتحسن وضع العراق الدولي في سلم الفساد بشكل ايجابي.

ويقول المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ(آكانيوز) في وقت سابق "نحن ننتهج الشفافية والدقة في التعامل مع المؤسسات الإعلامية".

البصرة تطالب بزيادة نسبتها إلى ٣% من تخصيصات البترودولار

□ البصرة/ وكالات

جدد مجلس محافظة البصرة،مطالبته بزيادة تخصيصاته المالية من مشروع البترودولار إلى (٣٪) لضمان تقديم افضل الخدمات إلى مواطني المحافظة حسب ما ذكره مصدر مسؤول في المجلس.

وقال عضو مجلس محافظة البصرة حسين علي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "المطالبة برفع سقف نسبة تخصيصات مشروع البترودولار تأتي لعدم كفاية المبالغ المخصصة إلى المحافظة بسبب حجم الدمار الكبير الذي تعاني منه المحافظة منذ العقود السابقة".

وأشار إلى إن" نسبة (٣٪) ستكون نسبة عادلة لابناء البصرة لتوفير ما يحتاجون إليه من مشاريع خدمية وعمرانية"،منوها إلى ضرورة " عدم وجود محددات في الوقت الحالي لتنفيذ المشاريع الخاصة بالبترودولار، إذ أن إقرار المشاريع الكبيرة يتطلب وقتا طويلا لوضع الكشوفات والمصادقة عليها وفي حال تحديد التنفيذ في أوقات محددة سيؤدي إلى العشوائية في اختيار المشاريع".

وبلغت مجمل التخصيصات المالية التي تسلمتها محافظة البصرة من مشروع البترودولار ومشاريع تنمية الأقاليم للعام الجاري ترليونا و٦٧٦ مليار دينار.

من جانبه ذكر مسؤول لجنة التنمية الاقتصادية في مجلس المحافظة محمود المكصوصي لـ(آكانيوز)، ان "البصرة محافظة اقتصادية وتضم العديد من الصناعات الإستراتيجية وهو ما يتطلب تقديم خدمات كبيرة تليق بواقعها الاقتصادي".

وطالب وزارتي التخطيط والمالية بضرورة تخصيص المبالغ العائدة للمحافظة من مشروع البترودولار في وقت قريب وأن تكون هنالك مصادقة سريعة للمشاريع التي تقدمها المحلية لأجل ضمان تخصيص هذه الاموال في مشاريع ذات جدوى حقيقية".

واقر مجلس النواب العراقي السابق في (٢٠١٠/١/٢٦) بالأغلبية، موازنة عام ٢٠١٠، وبحسب المادة ٤٢ من قانون الموازنة فقد تم تخصيص ٥٪ من إجمالي الإيرادات المتحققة فعلا من المنافذ الحدودية (البرية والجوية والموانئ) باستثناء الإيرادات السيادية، لموازنة المحافظات الحدودية، كما تقرر تحويل مبلغ دولار واحد عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة، وعن كل برميل نفط خام مكرر في مصافيها، وعن كل ١٥٠ متراً مكعباً من الغاز الطبيعي الذي تنتجه، إلى ميزانية تلك المحافظة وفق المادة ٤٣.

وتعمل في محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب العاصمة العراقية بغداد)، التي تعد مركز صناعة النفط في العراق، عشر شركات نفطية دولية من ابرزها شركة (ايني)الإيطالية في غرب البصرة، وشركة شل، وشركة (لوك اويل) وشركة اكس موبيل في مناطق شمال البصرة، فضلا عن خمس شركات تختص في مجال استثمار الغاز.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت عن إطلاق جولة التراخيص النفطية الرابعة في ٢٥ نيسان /أبريل الماضي المخصصة لاستثمار ١٢ رقعة استكشافية في مجالي النفط الخام والغاز، فيما كان العراق قد وقع عقودا مع شركات عالمية لتطوير ١١ حقلا نفطيا مكتشفا ضمن ثلاث جولات للتراخيص من شأنها رفع إنتاج البلاد من النفط الخام إلى ١٢ مليون برميل يوميا في غضون السنوات الست المقبلة من ٢,٤ مليون برميل يوميا حاليا.

وهذه هي المرة الأولى التي يعرض فيها العراق مواقع استكشافية للاستثمار منذ سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، ويملك العراق رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم، وتشكل إيرادات النفط ٩٥ في المائة من موازنة الدولة المالية، لكن الخلافات بشأن صلاحية إدارة الثروة النفطية تحول دون صدور قانون ينظم شؤون النفط والطاقة في البلاد.

مصادر: المصارف الخاصّة تركّز على تعزيز الحوكمة المالية: الإبقاء على التعليمات الحكوميّة بشأن المصارف الأهليّة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وضعت المصارف الخاصة برنامجاً واسعاً لنشاطها عام ٢٠١٢، وأبرز ما يتضمنه تعزيز الاهتمام بموضوع حوكمة المصارف والمؤسسات المالية لدوره في الترويج لسوق الاقتصاد الحر والوقاية من الفساد وسوء الإدارة، خصوصاً أن الحوكمة باتت ضرورة ملازمة للنشاط المالي في العالم. ونقلت صحيفة الحياة اللندنية عن المدير المفوض لـ(المصرف الوطني الإسلامي) صادق راشد الشمري قوله : أن اهتمام القطاع المصرفي والمالي بالحوكمة ينطلق من دوره المتنامي على الساحة الاقتصادية، ولأن من شأن استخدام آليات الحوكمة الأمثل، ضبط مسارات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وتوجيهها، بما يؤمن لها تحقيق أهدافها في إطار من التشريعات المصرفية السليمة التي تعزز فرص تنفيذ برامجها .

وأشار إلى أن المصارف العراقية الحالية باتت تحكمها الحاجة إلى أساليب وصيغ تجنبها الأخطار الائتمانية على نحو سليم والتزام معايير بازل التي ركّزت على الاهتمام بموضوع الحوكمة وآليات تطبيقها معتبراً أن توافر نظام مصرفي سليم ومعافى يشكل ركناً أساسياً لسلامة الاقتصاد.

ولفت الشمري إلى أن قراءة واقع المصارف العراقية تظهر أن معوقات عملها تكمن في عدم التزام ضوابط الحوكمة وآلياتها كدليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي يبعدها عن أي شكل من الفساد، ما دفع رابطة المصارف إلى إلزام القطاع باتخاذ تدابير إصلاحية أهمها وجود وحدات مختصة تأخذ على عاتقها مسؤولية متابعة آليات الحوكمة وتنفيذها، مع التركيز على دراسة ثقافة الحوكمة ومعرفة أثرها على الأداء المصرفي ومعالجة الأخطار في القرار الائتماني.

إلى ذلك، أملت مصادر مصرفية أن تستجيب إدارات المصارف والمؤسسات المالية إلى متطلبات البرنامج الواسع الذي وضعته الرابطة، في إطار التزام ضوابط الحوكمة بعدما لاحظت ضعف المعرفة بها وبآلياتها لدى مصارف كثيرة، وكذلك غياب البعد الاستراتيجي لإدارتها عند التوجه إلى تجنب الأخطار المصرفية. ولاحظت هذه المصادر ضعف حجم المشاركة في نشاطات كثيرة نظمتها الرابطة تتصل بالأداء المصرفي، وكيفية تجنب الأخطار التي يتعرض لها، ما يجعلها تركز خلال العام المقبل، على ضرورة مواكبة الدعوات إلى أهمية الحوكمة في القطاعات المصرفية والمالية، ولدورها في جذب مصادر تمويل محلية وخارجية تعزز نموها وتدعم حضورها في سوق المنافسة والاستثمار، وزيادة الحرص على الإفصاح والشفافية ومحاربة الفساد.

الى ذلك، أبقت وزارة المالية على تعليماتها التي كانت قد عممتها على الوزارات والدوائر الرسمية بعدم فتح حسابات لها في المصارف الأهلية.

واظهرت وثيقة حصلت وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) على صورة منها ان اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء اصدرت توجيها لوزارة المالية في ٢٠٠٩/٤/٦ بخصوص دعم المصارف الأهلية الا ان وزارة المالية لم تتخذ اي اجراءات بصدد ذلك حتى الان . وتشير الوثيقة التي هي كتاب رسمي موجه من مكتب رئيس اللجنة الاقتصادية نائب رئيس الوزراء آنذاك برهم صالح الى مكتب وزير المالية الى ان اللجنة طلبت السماح للوزارات بفتح حسابات لدى المصارف الاهلية لغرض فتح الاعتمادات وزيادة المبلغ من مليونين الى ٥ ملايين دولار .

كما دعت اللجنة الاقتصادية الى حث شركات التمويل الذاتي لإيداع وفتح حسابات مصرفية لدى المصارف الأهلية.

ورغم مضي مدة طويلة على هذه التوجيهات من جانب آخر وجهت اللجنة وزارة المالية لتأسيس مصرف مختلط تساهم فيه المصارف الحكومية والاهلية وفروع المصارف الأجنبية برأس مال مناسب ،ويعتمد أسس الصيرفة الحديثة.

وفي هذا الجنب اكد مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي في تصريح صحفي أن مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق تتطلب إعطاء القطاع الخاص دورا أكثر فاعلية ويكون الموجه لاقتصاد البلد، موضحاً أن هكذا توجه يتطلب إيجاد جهاز مصرفي قادر على تعبئة الوفورات المالية الضخمة التي ينتظرها العراق، لاسيما وأنه مقبل على مرحلة نمو اقتصادي واسع، وكذلك متابعة المشاريع الاقتصادية على اختلافها والوقوف عند الجدوى الاقتصادية المتحققة منها.

وأشار العنبكي في تصريحه إلى أن عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب أن تتوجه المصارف الحكومية صوب إقراض المصارف الأهلية، لتوسيع دائرة عملها وخدماتها التي يجب ان تقدمها الى الاقتصاد المحلي.

الا ان وزارة المالية ما تزال بعيدة عن تطبيقها ، في الوقت الذي تعاني المصارف الاهلية من التعامل الرسمي معها ، رغم النصائح التي ابداها الخبراء بضرورة دعمها.

انخفاض معدّل تصدير النفط من حقول كركوك إلى تركيا

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت شركة نفط الشمال عن انخفاض صادرات حقول نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي واستقرارها عند ٤٢٥ ألف برميل يومياً، فيما أشارت إلى أن تصدير النفط الخام من حقول إقليم كردستان مستقرة عند ٨٥ ألف برميل في اليوم.

وقال مصدر مسؤول في الشركة لـ"السومرية نيوز"، إن "عملية ضخ النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي انخفضت إلى ٤٢٥ ألف برميل يومياً، بعدما كانت الكمية المصدرة تبلغ ٥٥٠ ألفاً"، مبيناً أن "معدلات التصدير استقرت عند هذه الكمية".

وعزا المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أسباب الانخفاض إلى "عدم استقرار الإنتاج في حقول كركوك النفطية وتفاوت معدلات الإنتاج في عدد من الآبار والحقول"، مبيناً أن" الإنتاج الحالي لعموم حقول الإنتاج النفطي تتجاوز ٧٠٠ ألف برميل في اليوم، فضلاً عن وجود خطوط ومستودعات نفطية يتم ضخ النفط إليها من إجمالي الإنتاج العام للشركة وتزويد الناقلات النفطية في بيجي بالنفط الخام لنقله إلى الأردن بشكل دوري."

وتابع المصدر أن "تصدير النفط الخام من حقول إقليم كردستان استقر عند ٨٥ ألف برميل يومياً خلال شهر كانون الأول الحالي حيث يتم التصدير من حقل طاوكي ومن حقل طق طق".

وتعرض الأنبوب الرئيس الناقل للنفط من الحقول الشمالية إلى تركيا، في التاسع من آذار ٢٠١١، إلى تفجير بعبوة ناسفة عند النقطة ١٥٨ بين محافظة نينوى وصلاح الدين، مما أسفر عن توقف التصدير بشكل كامل.

وشهد الخط العراقي التركي لتصدير النفط، خلال العام الماضي ٢٠١٠، سبع هجمات شنتها المجموعات المسلحة وقع أكثرها في المنطقة الممتدة من قضاء بيجي، مروراً بقضاء الشرقاط وصولاً إلى منطقة عين زالة في محيط محافظة نينوى، وأعلنت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان العراق، مطلع شهر آذار ٢٠١١، عن ارتفاع تصدير النفط الخام من حقول الإقليم إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً، فيما أشارت إلى وجود خطط لمضاعفة الصادرات نهاية العام الحالي ٢٠١١، إلى ٢٠٠ ألف ليصل إلى مليون برميل يومياً بحلول العام ٢٠١٥.

يذكر أن العراق وقع، خلال العام الماضي ٢٠١٠، عقوداً مع شركات عالمية عدة لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، حيث تركزت غالبية تلك العقود على الحقول الجنوبية.